

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

صراع سامي مع المحقق النائيني

لقد اقتبس المحقق النائيني أصالة «الاختيار و الإرادة» عبر باعثة صيغة الأمر - لا من سائر الهيئات و المواد- قائلاً:

«تمتاز هيئة «فعل الأمر» عن سائر الأفعال في اعتبار الاختيارية و ذلك لأمرين ... الثاني: هو أن نفس الأمر (و المطالبة) يقتضى اعتبار الإرادة و الاختيار (و القدرة) مع قطع النظر عن الحكم العقلي، و ذلك لأن الأمر الشرعي إنما هو توجيه إرادة العبد نحو المطلوب و تحريك عضلاته، فالأمر هو بنفسه يقتضى اعتبار الإرادة و الاختيار، و لا يمكن أن يتعلق بالأمر لأنه بعث للإرادة و تحريك لها، و حينئذ لو قام دليل على سقوط التكليف عند فعل متعلقه بلا إرادة و اختيار، كان ذلك من قبيل سقوط التكليف بفعل الغير (كما لو دخل المتنجس عفويًا إلى الماء فتطهر) و هو يرجع إلى تقييد الموضوع (و مؤونة زائدة على المولى) و (لكن) إطلاق الخطاب عند الشك يدفع التقييد المذكور (بالإرادة) فالأصل اللفظي (الإطلاقي) يقتضى عدم السقوط عند عدم الإرادة و الاختيار (فينتج التعبدية نظير بطلان عمل النائم أثناء السعي في سيارته أو عربته).»[1]

ثم اعترضه المحقق الخوئي بثلاث إشكاليات من منظاره - و سنأزعه لاحقاً -.

• و ثمة إشكالية رابعة مهزومة قد وجهها المتوهم تجاه المحقق النائيني زاعماً: بأن «مادة الأمر» من زاوية «الملاك» تعد مطلقة بحيث ستصدق على الحصّة المقدورة و غيرها، فبالتالي حيث قد توفر الملاك في الحصّة العاجزة أيضاً فسيحقق الامتثال حتى بلا اختياره و إرادته و قدرته و لهذا سيؤجزئه العمل المتحقق تلقائياً - أي التوصلية -.

و كنموذج لتوفر أساس «الملاك» سنمثل بباب التزام حيث يقر المحقق النائيني بترتب المهم لدى إهمال الأهم نظراً لانحفاظ ملاك المهم واقعاً فبالتالي قد صحح عبادة المهم - عبر ملاكه- و أفتى بإجزائه لدى مغادرة الأهم.

فالحصيلة: حيث قد استخدم المحقق النائيني عنصر «الملاك» ضمن باب التزام فليستخدمه أيضاً لدى التكليف «بغير المقدور» فإنه يحظى بالملاك بحيث لو امتثله عاجزاً أو بلا اختيار لأجزئه، فلم لم يطبق الملاك هنا أيضاً؟ إذ قد استيسر للمحقق النائيني أن يستخرج الملاك بأسلوبين:

1. إطلاق «ملاك المادة» كالضرب و الأكل حتى للعاجز، فرغم أن التخاطب «باليئات و الصيغ» سيتطلب التحريك و الإرادة و لكن لو لم يتفعل الخطاب لظل الملاك ناشطاً للحكم حتماً فالمقياس الرئيسي للامتثال يكمن في تنفيذ «ملاك المادة» حتى بلا إرادة، بحيث سيتقدم إطلاق المادة على ظهور الهيئة في لزوم الإرادة إذ قد امتثل الملاك و انتهى موضوع العمل.

2. الدلالة الالتزامية «لصيغة الأمر» حيث قد دلت بالمطابقة على ثبات الحكم للمتعلق ثم أدلت بالالتزام بتواجد ملاك واقعي ضمن

المتعلّق حتّى بحقّ العاجز فإنّ قاطبة الأحكام خاضعة للملاكات دوماً، فحتّى إن افترضنا انعدام حجّية المطابقة ولكن ستمتدّ حجّية الالتزاميّة إذ لا تتقوّم حجّية الالتزاميّة بحجّية المطابقة وإنّما تتفرّع على «تواجد المطابقي» فحسب، فرغم أنّ المطابقة لا تُكَلِّف العاجز إذ قد سُلبت حجّيتها في غير المقدور ولكنّ حجّية الالتزاميّة فعالة تجاهّ العاجز ملاكاً.

Ø و لكن نُحطِّم هذه الوهمة:

– أولاً: رغم تسلّم الكبرى – أي تواجد الالتزاميّة فرع تواجد المطابقة لا في الحجّية – و لكنّ مقياسيّة الدلالة الالتزاميّة بحوارنا الحاليّ تعدّ خطيئةً حضيضة إذ الحصّة غير المقدورة عديمة الوجود أساساً و لهذا قد اختصّت الهيئة بالحصّة المقدورة فلم تُشرّع حكماً لغير المقدورة أبداً – لا أنّه يوجَد حكم عديم الحجّية بالمطابقة – إذ القرينة اللبّيّة المتّصلة – التّخاطب و إصدار الأمر – قد صرّفت ظهور هيئة الأمر إلى الحصّة المقدورة فحسب فبالتّالي قد حَجَبَتْ ظهورها في غير المقدورة.

فبالنهاية يُعدّ مبحث «الالتزاميّة و المطابقة» أجنبيّاً تماماً عن حوارنا الحاليّ.

– ثانياً: نُخاصِم إطلاق المادّة و توفّر ملاكها تجاه غير المقدورة إذ:

1. المحقّقان النّائنيّ و الخوئيّ قد نسفاً إطلاق المادّة – من حيث الإرادة و غيرها – تماماً فاعتقدا بمهمليّة المادّة من هذا البُعد حيث ليست بمقام تبينها.

2. الصّراط الوحيد للعثور على وجود الملاك و استشكافه هو «توفّر الأمر» فحسب ففي إطار التّشريعيّات لو لم نؤمّر بشيئٍ كما استخرّجنا ملاكها الواقعيّ بتاتاً، و لهذا قد انحرّفت الفرقة البكريّة حينما ابتدّعوا «الصّلاة التّراويح» استدلالاً بتوفّر ملاك الصّلاة فيها فشرّعوها بهذه الطّريقة البديعيّة، بينما الشّيعيّة تهتمّ «بصدور الأمر و عدمه» فعلى منواله لو امتثل المهمّ – الصّلاة – تاركاً للأهمّ – الإنقاذ – لأجزئه المهمّ وفقاً للتّرتّب نظراً لتوفّر الأمر، فبالتّالي إنّ هذا النّموج سينعكس تماماً على الأمر بالحصّة المقدورة حيث نفتقد الأمر تجاه غير المقدورة فلا ملاك فيها بل لا جامع ملاكيّ بينهما أساساً – مضاداً للمحقّقين النّائنيّ و الخوئيّ مسبقاً – لأنّ الجامع الملاك أيضاً مرهون على الأمر الشرعيّ.

• و أمّا البرهنة الثّانية الّتي استمسكها المحقّق النّائنيّ لتسجيل التّعبديّة بمعنى الاختيار و الإرادة فهي أنّ الامتثال ترتّهن على الحسن الفاعليّ الّذي يفتقر أيضاً إلى الإرادة و الاختيار فلو امتثله بلا إرادة كما أطلق الحسن الفاعليّ بحقه أساساً.

Ø و لكن نُجيبه:

– أولاً: بأنّا لا نمتلك دليلاً لكي نحصر الامتثال على الحسن الفاعليّ إذ ربما امتثل المكلف مع البغض على مولاه فحيث سيَنحَقّق الحسن الفاعليّ فلا ضرورة لإناطة الامتثال بالحسن الفاعليّ حتّى نستوجب الاختيار.

– و ثانياً: وفقاً لتقرير المحقّق الخوئيّ لو اعتبرنا الحسن الفاعليّ للامتثال لتوجّب أيضاً أن يمتثل المكلف مع قصد الأمر دوماً حتّى يتحقّق الحسن الفاعليّ بينما هذا النّاتج سيَجعل كافّة الأعمال تعبدية – بقصد الأمر – كي يتحقّق الامتثال و الحسن الفاعليّ، و لكنّه لازم مُزَيّف.

غير أنّا نرفض هذه اللّازمة إذ سيَتوفّر الحسن الفاعليّ بمجرد عدم بغضه لمولاه، فلماذا نحصر الحسن الفاعليّ بقصد الأمر حتماً؟ بل لو امتثله بلا قصد الأمر لانجلى الحسن الفاعليّ و الانقياد أيضاً.

[1] فوائد الأصول (النائني). Vol. 1. ص143 قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.